الانكشاريون الجدد وذيل الأسد

د. محي الدين عميمور*

■ كتبت مقالي الأخير عن القضية الفلسطينية ثم توقفت لأحاول فهم حقيقة ما يجري على الساحة العربية بعد كل التطورات التي عرفتها القضية، وآخرها الفيتو الأمريكي ضد قرار مجلس الأمن الذي كان مفروضا أن يُندد بجرائم اسرائيل في بيت حانون، التي رفضت المبادرة الاسبانية الفرنسية الايطالية، لأنها تريد أن يظل كل شيء بيد الولايات المتحدة الأمريكية، كأصدقائنا في شمال العراق وحلفائهم.

ومنذ سنوات وأنا أنادي بضرورة اللجوء الى الجمعية العامة للأمم المتحدة لتنصفنا، بلاغيا على الأقل في المرحلة الأولى، من مجلس الأمن الذي تتحكم فيه واشنطن بالمقايضات تارة وبالابتزاز تارة وبحق النقض عندما تغلق دونها الأبواب.

لكن كثيرين سفّهوا رأيي، وكانوا يتصورون أن من يُسيّر مجلس «اللا أمن» ويتحكم فيه قد يتفهم وضعية حكامنا، العرايا أمام شعوبهم، فيحاول أن يعطيهم شيئا يسترون به عوراتهم السياسية ليضمن بقاءهم وبالتالي سلطته على المنطقة، وكنا نأمل أن رفقاء العم سام سيجدون من أساليب الضغط ما يمكنهم من مساومته على ذلك، في حدوده الدنيا على أقل تقدير، والتي يمكن أن تتضمن مجرد لوم اسرائيل على تجاوزاتها.

كل ذلك لم يحدث، وكان الموقف الأمريكي من مأساة بيت حانون لا يختلف عن موقفه قبل ذلك من مجزرة جنين، التي لم يمكن حتى انشاء لجنة دولية للتحقيق فيها.

وفي الوقت نفسه يتزايد الهياج ضد ايران وحول سورية وبخصوص دارفور وعلى كوريا الشمالية، وكأن مشاكل العالم كله يستقطبها هذا المربع الآسيوي الافريقي الذي يُضاف له عنصر أمريكا الجنوبية المتمثل في شافيز.

وأطرح السؤال المحدد حول السبب الذي يجعلنا في مؤخرة الأمم، بحيث يكون ممثل الكونغو في مجلس الأمن أكثر رجولة من بعض قياداتنا، وأصل الى الاستنتاج بأن التنديد بحكامنا وحده لا يكفي، ان لم أقل انني أحس أحيانا بالعطف على هؤلاء الذين يستقطبون عداء شعوبهم من جهة واحتقار الخصوم والأعداء من جهة أخرى، وهم لا يملكون من أمر أنفسهم شيئا.

والواقع هو أن الحاكم الذي يستطيع اتخاذ القرار المنسجم مع ارادة شعبه هو الحاكم الذي يُعبّر فعلا عن ارادة ذلك الشعب ويُمسك فعلا بمقاليد الأمور في ذلك البلد.

ببساطة أكثر، السلطان الذي جيء به، بشكل أو بآخر، أو السلطان الذي يدين ببقائه لآخرين، لا يُمكن أن يتصرف الاّ طبقا لارادة من جاء أو جاءوا به، واذا كان وجود الحاكم على عرشه جزءا من طبخة سياسية معينة فان من المؤكد في أغلب الأحيان أن يكون الخارج جزءا من تلك الطبخة، ان لم أقل أنه غالبا ما يكون الطباخ الحقيقي الذي يجد في البلد من ينسجم مع ارادته وينفذ مطالبه.

ولقد أمكن التخلص من الحكام الفاعلين من أمثال جمال عبد الناصر وفيصل بن عبد العزيز وذو الفقار علي بوتو وآخرين، وكثيرون ممن تولوا الحكم عبر الوطن العربي وجدوا أنفسهم غالبا أسرى وضعية لا تماثلها الا وضعية السلاطين الذين أقاموا «انكشارية» لحمايتهم فتحول هؤلاء في مرحلة أولى الى حاجز بينهم وبين شعوبهم، ثم الى قوة ضاغطة تجعل من السلطان حبيس قصره وأسير من فيه، ومعظمهم أعين لأعدائه المباشرين أو للطامعين في أكل الشوك بفم السلطان المُغيب عن الوجدان.

وما نعيشه اليوم في معظم أقطار الوطن العربي هو انكشارية جديدة استفادت من كل تطورات العصر وخلقت سرطانا حقيقيا يرتبط بقيادة لامرئية تسير كل شيء وتتحكم في كل شيء وتفرض ارادتها على كل شيء.

وكان خلق الانكشارية الجديدة ضريبة دفعها كل حاكم انتصر بهم على خصومه، وكان يتصور أن قصة محمد علي باشا ومماليك القلعة يمكن أن تتكرر بدون نهاية، وتغافل عن أن مماليك اليوم استطاعوا تكوين مكاتب دراسات تستخدم كل ما وصل اليه العصر من انجازات، وتضع أمامهم كل التجارب عبر السنين والبلدان وتستخلص عبرها ونتائجها، وهكذا أصبح لهم رجالهم في كل مكان، من القصر الملكي أو الأميري أو الجمهوري الى أصغر مجموعة ادارية في البلاد، وعبر كل المواقع التي يمكن أن تشكل مراكز نفوذ للسلطان وسواء كانت مواقع سياسية كالأحزاب أو مواقع فكرية كالصحف أو مواقع ردعية كالجيش والشرطة.

وأنا أعرف أن هناك استثناءات بدرجات متفاوتة من عناصر الاختلاف ولكن المحصلة النهائية هي أن السلطان يجد نفسه مقيدا باعتبارات كثيرة تجعل قراره مجرد جنين لا يمكن أن يولد لأنه لا يجد منفذا للخروج، فيموت مختنقا بنفس السائل الذي كان يستمد منه الحياة.

ولقد كانت معظم تعيينات السلاطين أو الملوك أو القادة تمر على أجهزة متعددة يتسم أداؤها بحجم من التناقض المنبثق من تناقض الطموح السلطوي أو المصالح المادية، بما يجعلها لا تتفق غالبا على رفض اختيار معين يمكن أن يكون ذا فائدة استشارية للحاكم، ولكن تطور الأوضاع وشلل الحكام أو سذاجتهم في بعض المراحل قلصت الى حد كبير من حجم التناقض بين سلطات الفرز والبحث والاستقصاء، وهكذا أصبح من الممكن أن تكون هناك عمليات مقايضة بينها قد تصل أحيانا الى الاتفاق على اختيار لا يخدم بأي حال سلطة الحاكم بقدر ما يدعم نفوذ المصالح والأجهزة.

وأتصور أن هذه كانت وضعية الرئيس عبد الناصر في حزيران/ يونيو 1967، ووضعية بهوتو وهو يختار ضياء الحق حارسا أمينا له وقائدا لأركان حربه، ووضعية آخرين ارتاحوا للمس الثعبان وكانوا يتصورون أن ترويضه أمر مفروغ منه.

هذا هو الوضع الذي يعيشه معظم الحكام في العالم العربي والاسلامي، فجلهم لا يملك من السلطان الا مظاهره الخارجية في حين أن القرار الحقيقي هو في يد كائن سرطاني يتسرب الى كل المواقع بل والى كل الأفكار.

فكيف يُمكن اذن للمفعول به أن يكون فاعلا، وكيف لنائب الفاعل أن يتخذ القرار المتناقض مع ارادة الفاعل، وكيف للخبر أن يكون له معنى بدون المبتدأ؟

والواقع أن طرح الأمر بهذه الصورة يعني بكل بساطة أن البلد المعني لا يضم طبقة سياسية مستنيرة ولا مجتمعا مدنيا يتكامل معها لخلق الديناميكية المطلوبة والنشاط السياسي الاجتماعي المطلوب.

وهنا بيت القصيد.

فمعظم الأقطار العربية والاسلامية لا تضم طبقة سياسية فاعلة تتشكل من أحزاب حقيقية منبثقة من الارادة الحرة للمواطنين، ومعظم التشكيلات الحزبية هي تنظيمات كرتونية تتمحور حول عدد من الأشخاص الذين يحتفظون بروابط حسنة مع أجهزة نفوذ مؤثرة، بعضها مالي والبعض الآخر مخابراتي، وجل تلك الأحزاب الفوقية لا تستطيع أن تجند عددا من المواطنين يكفي للتأثير على مركز القرار في هذا الاتجاه أو ذاك.

وهذه هي مأساة الوطن العربي الحقيقية، فالانكشارية الجديدة تسيطر على كل شيء في معظم الأقطار، وأنا شخصيا، وقد سمعت تصريح أولمرت الذي يحيي المملكة العربية السعودية على موقفها المتفهم للغزو الاسرائيلي على لبنان لا يمكن أن أتخيل لحظة واحدة أن المقصود هو الملك عبد الله بن عبد العزيز، وهو عروبي أصيل وبدوي صادق ومسلم حقيقي ومؤمن خاشع، لأن رجلا كهذا لا يمكن أن يُفكر لحظة واحدة في أمر كهذا، بل ويقف ضده بكل حزم واصرار.

لكن مباركة ما جاءت من السعودية، كما جاءت من بلدان أخرى قد لا يختلف حكامها كثيرا عن الملك، وهو ما يطرح سؤالا يصبح كألم الأضراس: من صاحب القرار النهائي في بلادنا؟

ويبقى أن الخروج من هذه الوضعية «الكافكاوية» مرهون بارادة مواطنين يبدأون من قاعدة القاعدة باجراء عمليات فرز للمستويات التي تعلو القاعدة مباشرة، وأقصد بها وحدة الاختيار القاعدي سواء كانت بلدية أو قبيلة أو لجنة شعبية أو تجمعا عائليا.

وعندما يبدأ الفرز في الاتجاه نحو المستويات العليا ومع الاطمئنان الى عدم وجود اختراقات تنحرف بالعمل كله يمكن أن نقول ان الأمة هي في الطريق السليم، الذي يجب أن يؤدي الى خلق طبقة سياسية مشكلة من أحزاب حقيقية مبنية بشكل هرمي، تتكامل مع مجتمع مدني مبني بنفس الطريقة.

وقد يرى البعض أن الطريق السريع هو عمل انقلابي مباشر لرجال وطنيين أحرار، يقطف رؤوس القيادات المهترئة ويلجأ الى الشعب مباشرة لتحقيق الانتفاضة المطلوبة، ولكن هذا هراء، فأي قيادة انقلابية جديدة سيتم احتواؤها في الأيام الأولى أو في الشهور الأولى على أكثر تقدير، وستضطر الى الاستعانة بمن جاءت للتخلص منهم بمجرد أن ينجح هؤلاء في استثارة الفزع الأمني لدى الحكام الجدد.

وأنا لا أدعي هنا بأنني أمسكت بالأسد من ذيله ولكنني أزعم أنني أحاول التفكير بصوت عالٍ، لعل أحدا يُفكر معي في مخرج لأمتنا من هذا المصير المخجل، مصير غثاء السيل.

* وزير سابق وكاتب من الجزائر

المجلس الثوري لفتح يقود انقلابا اوسلويا على تاريخ وتراث الحركة

نضال حمد *

■ قبل أيام في دورة المجلس الثوري لحركة فتح قاد رئيس السلطة الفلسطينية، مهندس اتفاقيات اوسلو وصاحب نظرية الاوسلوياها في الساحة الفلسطينية انقلابا تاريخيا على شهداء وأسرى وجرحى ومناضلي ومقاومي حركة فتح. فانقلب هو ومن معه من المحسوبين قادة على فتح وعلى شعبنا انقلابا على النظام الداخلي للحركة الفلسطينية التي فجرت الثورة الفلسطينية المعاصرة، وقادت معركة الكرامة الشهيرة وقدمت أعضاء من قيادتها الأولى شهداء في الصراع مع العدو الصهيوني. قدمت أبو علي إياد، أبو يوسف النجار، كمال عدوان، أبو صبري صيدم، ماجد أبو شرار، الهمشري، حمود، سعد صايل أبو الوليد، أبو إياد وأبو جهاد وأبو الهول والعمري وبلال الأوسط الذي قاتل قتال الشجعان ورفض استسلام الشجعان وسلامهم، قاتل حتى استشهد في جنوب لبنان أثناء الغزو الصهيوني سنة 1982. بينما الآخرون فروا بقرارات أو من دون قرارات من مسؤوليهم الأوائل. وقدمت فتح عشرات آلاف الشهداء منهم القائد الميداني لفتح اثناء حصار مخيم شاتيلا، البطل الصلب الشهيد علي أبو طوق، الفتحاوي الأصيل الذي قاد معركة صبرا وشاتيلا وقاتل حتى الشهادة (اغتاله عملاء مأجورون) دفاعا عن فتح وعن المخيمات الفلسطينية في لبنان ودفاعا عن القرار الفلسطيني المستقل، هذا القرار الذي باعته قيادة اوسلو في سوق النخاسة عند الأنظمة العربية المستسلمة والمطبعة والهاربة من واجبها القومي. ثم قدمته ذبيحة في معبدي الكنيست الصهيوني والبيت الأبيض الأمريكي. فصارت حياة الفلسطيني مرهونة بالدولار والعملات الصعبة التي تقدمها الدول المانحة للسلطة وبعض أركانها بالذات.

إنه انقلاب على التاريخ الطويل من نضال عشرات آلاف الفدائيين الفلسطينيين، من الشهيد الأول حتى الشهيد قبل الأخير لأن الأخير يسجل كل يوم في فلسطين.انقلابا تاريخيا حمل فتح من المقاومة والتحرير إلى الاستسلام والتكسير. فأصبحت فتح مكسورة وساكنة وصامتة بدون صوت أو ضجيج، ثم صار معظم من تبقى من قادتها وأعضاء مجلسها الثوري العتيد مجرد عبيد وأزلام، مستزلمين مستسلمين وتجار دم وقضية ووطن واسمنت، يصوتون وفق ارتفاع الفائدة والرصيد في البنوك التي تحاصر الشعب الفلسطيني وتجوعه من اجل انتزاع اعترافات فلسطينية مجانية بالاحتلال وبنبذ ما يسمونه بالإرهاب والعنف، أي نبذ الكفاح المسلح الذي على أساسه انطلقت فتح وصار اسمها يملأ الدنيا. يعني يريدون من الفلسطيني والفتحاوي الشريف أولاً أن يصبح أوسلوي رغما عنه وان ينبذ ويرفض المقاومة ويبتعد عنها وأن يعلن قبوله باتفاقيات محمود عباس ومن سبقه في قيادة السلطة مع الاحتلال الصهيوني. تلك الاتفاقيات التي تخلت عن اللاجئين والأسرى والقدس وتركت يد الاستيطان منطلقة والتي أفقرت وأذلت أبناء شعب فلسطين.

المجلس الثوري لفتح أكله الصدأ قبل أن يلتهمه الذئب

قرارات المجلس الثوري لفتح الذي أكله الصدأ قبل أن يلتهمه الذئب جاءت في المقام الأول تلبية لسياسة أمريكية صهيونية عربية وفي جزء منها فلسطينية وبالذات فتحاوية اوسلوية، من أجل الضغط على ما تبقى من أصوات حرة وشريفة ومقاومة مؤمنة بفلسطين وحق الشعب الفلسطيني في المقاومة واستعادة الحقوق المغتصبة، مؤمنة بالوحدة الوطنية الحقيقية على جبهات المواجهة كما على طاولة المفاوضات. جاءت أيضا كي تعيد تركيب ورسم وضع المتأوسلين في فتح من جديد، وضع الذين يبيعون ويشترون حقوق الشعب الفلسطيني بدون سؤال أو جواب. فهؤلاء يتصرفون وكأنهم أسياد شعب فلسطين مع ان الشعب لا يدري من هم ومن أين جاءوا.. يجب منعهم ووقفهم عند حدودهم فلا يمكن ان تتقزم القضية الفلسطينية إلى هذه الدرجة بحيث يقبل الشعب الفلسطيني أن تقوده مجموعة من التجار وباعة الدم والذمم والمبادئ والوطن.

عرفات كان كالقيصر يحق له ما لا يحق لغيره

قرارات مجلس عباس الثوري هي بالمقام الأول انقلاب على النظام الداخلي لحركة فتح وعلى أمين سر اللجنة المركزية للحركة السيد فاروق القدومي (أبو اللطف) الذي يعتبر منذ وفاة عرفات القائد الأول في الحركة بحسب موقعه ومنصبه.

هذا بغض النظر عن رأيه أو موقفه من الأوسلويين والأوسلوياها في فتح وفلسطين. نقول انقلاب لأنه لا يوجد في فتح منصب القائد العام للحركة أو رئيس الحركة هذا كله كلام فارغ ومفبرك ومعرفت (من عرفات) لأن أبي عمار كان يحلو له إطلاق الألقاب كما يريد. ولكن عرفات كان كالقيصر ينطبق عليه المثل القائل يحق لقيصر ما لا يحق لغيره. وبين شخصية عرفات وشخصية عباس يوجد خلاف كبير وجوهري، عرفات كان إخطبوطا يمسك بكل شيء ويفعل ما يقول ويقول ما لا يفعل ويرش الكلام سواء كان فقط للدعاية والتضليل أم حقيقة.. عرفات اكتسب شهرة وخبرة ومكانة خلال النضال الفلسطيني الطويل، مما عزز موقعه بقوة إذ ظل القائد الأوحد حتى اغتياله داخل مقره في رام الله. أما عباس فأفضل شيء فيه وضوحه في الانهزام والاستسلام الذي يعتبره هو مقاومة سلمية ومفاوضات سلام.

بينما تعتبره فئات كبيرة من شعب فلسطين استسلاما ومذلة وخنوعا وتطبيعا مع العدو الصهيوني دون مقابل ودون نتائج ايجابية لصالح القضية والشعب، خاصة ان هذا الشعب لم ينتخب عباس رئيسا لمنظمة التحرير الفلسطينية ولا رئيسا لدولة فلسطين ولا قائدا عاما لقوات الثورة الفلسطينية او منظمة التحرير الفلسطينية. والجميع على علم ويعرفون انه لم يعد هناك قوات للثورة الفلسطينية ولا مؤسسات فعلية لمنظمة التحرير الفلسطينية لأن جماعة الاوسلوياها في فلسطين المحتلة قامت بشكل مبرمج ومخطط بتدمير مؤسسات المنظمة لصالح مؤسسات السلطة الفلسطينية بعدما ابقوا على اللجنة التنفيذية للتصديق على اتفاقياتهم غير الشرعية مع العدو الصهيوني. ولولا موقف القدومي وصموده في الدائرة السياسية لمنظمة التحرير الفلسطينية لكانت المنظمة انتهت فعلاً.

يجب أن يحسم شرفاء فتح الموقف ويلقنوا أعضاء المجلس الثوري درساً فلسطينيا في الانتماء للوطن والقضية والكفاح لأجل الحرية والتحرير والاستقلال. ففي مثل هذا اليوم أعلنت وثيقة الاستقلال في المجلس الوطني الفلسطيني بدورته في الجزائر سنة 1988. وفي هذا اليوم نقول لهؤلاء ان فتح الموقف الوطني الملتزم بحقوق الشعب الفلسطيني، وفتح الملتزمة بتضحيات الشهداء ستبقى أكبر من فتح الأوسلة والتأمرك ومن مجلسها الثوري الـ (مودرن)..مجلس التخلي عن تاريخ وتراث وشهداء وتضحيات فتح.

* كاتب من فلسطين يقيم في النرويج

تخبط السياسية الأمريكية ومؤشرات نهاية العصر الامبراطوري

عمر نجيب*

■ يسجل الملاحظون أن هناك اضطرابا وارتباكا وتضاربا في توجهات السياسة الخارجية الأمريكية وهو وضع يزداد وضوحا منذ أدركت الادارة الأمريكية الحالية أنها تغرق في المستنقع العراقي. ويرى المراقبون أن هذه الوضعية تعكس حالة عجز تزداد اتساعا داخل مراكز القرار الأمريكي التي يسيطر عليها المحافظون الجدد والذين تميزوا وتفاخروا في السابق ومنذ تولي بوش السلطة في واشنطن قبل ست سنوات بقدرتهم على اتخاذ القرارات السريعة والتأثير على الخصوم وردعهم بسرعة.

يوم الاثنين 13 تشرين الثاني (نوفمبر) أكد رئيس الوزراء الاسرائيلي ايهود اولمرت في ختام لقاء مع الرئيس الامريكي جورج بوش ان اسرائيل والولايات المتحدة ناقشتا وسائل اعادة اطلاق عملية السلام في الشرق الاوسط، لكن تل ابيب ما زالت تعارض عقد مؤتمر دولي حول هذا الموضوع. وقال اولمرت في تصريح صحافي «تبادلنا مع الامريكيين افكارا يمكن ان تتيح حصول تطورات ايجابية في المفاوضات المقبلة بيننا وبين الفلسطينيين». وذكر «انه لن يعقد مؤتمر دولي للسلام حول هذه المسألة، يمكن ان يحل محل مفاوضات مباشرة» بين اسرائيل والفلسطينيين. واضاف «لا اعتبر ان المؤتمر الدولي هو الاطار الملائم للمفاوضات». واعلن اولمرت انه ما زال متمسكا بـ«خريطة الطريق» التي يفترض ان تؤدي الى انشاء دولة فلسطينية مستقلة. والمعروف أن فرنسا هي التي طرحت خلال الأيام الأولى من شهر تشرين الثاني (نوفمبر) فكرة عقد المؤتمر الدولي وذكرت مصادر أوروبية أن الفكرة مساندة بقوة من طرف المانيا واسبانيا وايطاليا وأن واشنطن استشيرت حول الاقتراح قبل طرحه علنيا وأكدت أنه يمكن ان يخفف من حدة الوضع الخطير في منطقة الشرق الأوسط.

الى جانب حديثه عن الصراع مع الفلسطينيين قال اولمرت ان اسرائيل والولايات المتحدة على «تفاهم تام» بشأن ايران، «ان موقفنا هو ان علينا ان نفعل كل ما بوسعنا للتأكد ان الايرانيين لن يتخطوا العتبة التكنولوجية التي تسمح لهم بتطوير اسلحة نووية».

وأضاف أولمرت انه اجرى «محادثات معمقة» مع بوش وانهما على «تفاهم تام حول اهدافهما» المتعلقة بايران. وأن اسرائيل تدعمها الولايات المتحدة ترى انه يجب فرض عقوبات على ايران بسبب عدم انصياعها للمطالب بتعليق انشطتها النووية الحساسة.

وردا على سؤال حول ما اذا كانت تل أبيب تفكر في توجيه ضربة استباقية تستهدف منشآت ايران النووية، قال اولمرت «آمل ان لا نضطر الى الوصول الى هذه المرحلة»، مرددا مقولته المكررة عن أن خياره الأول سيكون التوصل الى حل عن طريق التفاوض. واضاف «ان اية تسوية تساعد على منع ايران من امتلاك قدرات نووية، وتكون مقبولة للرئيس بوش، ستكون مقبولة لي».

قبل ذلك كان أفراييم سنيه نائب وزير الدفاع الاسرائيلي قد ذكر انه لا يستبعد هجوما وقائيا اسرائيليا على ايران واعتبر أن الهجوم على ايران «سيكون الحل الأخير، لكن في بعض الحالات يكون الحل الأخير هو الحل الوحيد» الممكن. مكتب رئيس الوزراء أوضح أن الخط الرسمي للحكومة هو ان اسرائيل لن تتحرك بمفردها ضد ايران. من جانبه رفض الرئيس الامريكي جورج بوش اجراء اية محادثات مباشرة مع طهران اذا لم تعلق برنامجها النووي.

وحذر بوش عقب لقائه اولمرت من ان امتلاك ايران اسلحة نووية سيجعل منها قوة «تزعزع الاستقرار بشكل هائل»، وانه اذا واصلت الجمهورية الاسلامية «التقدم في برنامجها، فسيكون لذلك عواقب». في نفس الوقت تقريبا صرح جوشوا بولتين كبير موظفي البيت الأبيض لشبكة «سي.ان.ان» الأمريكية أن بوش مستعد لقبول كل اقتراح يقدم له حول المفاوضات مع ايران.

هذا الضجيج في محادثات بوش واولمرت حول الشرق الأوسط وايران وما حمله من مؤشرات بعضها متناقض، جاء في وقت أكد فيه رئيس الوزراء البريطاني توني بلير التابع الأمين للمحافظين الجدد في واشنطن أن حكومته وبالتنسيق مع الولايات المتحدة بدأت في اجراء اتصالات مع كل من سورية وايران للتوصل الى تفاهم حول المشاركة في جهود وقف العنف وهو الوصف الذي يطلقه الغربيون اساسا على المقاومة في العراق وضمان التوصل الى تسوية أشمل للسلام في الشرق الاوسط.

وذكرت متحدثة ان بلير سيوضح الحاجة الى استراتيجية بالشرق الاوسط تشمل توضيح كيف يمكن لدمشق وطهران ان تساعدا في المنطقة في الوقت الذي تحذرهما من عواقب عرقلة السلام. ولم تعلق المتحدثة على رفض سابق كان قد عبر عنه بوش للفكرة والذي ينتقد الدولتين بشدة.

قبل نكسة الحزب الجمهوري في الانتخابات النصفية للكونغرس الأمريكي وفي نهاية فصل الصيف قام السفير أو بالأصح المقيم العام الأمريكي في العراق خليل زاد وبناء على تعليمات مباشرة من الرئيس بوش ووزيرته رايس وضمن لجنة خاصة باجراء اتصالات مع ايران للتنسيق في مواجهة المقاومة العراقية. قبل ذلك بأشهر وفي نهاية سنة 2005 كشفت صحيفة نيويورك أن لجنة في الكونغرس الأمريكي اطلعت على تقارير سرية للمخابرات المركزية حول التعاون غير المباشر بين الأجهزة الايرانية والأمريكية في العراق وعن تغاضي القوات الأمريكية عن زج طهران بعشرات الآلاف من وحدات حرس الثورة الى داخل العراق للتعاون مع المليشيات الشيعية مثل فيلق بدر الذي كان مرابطا في ايران قبل سقوط بغداد، في تصفية الأطر العراقية وخاصة الطيارين والعلماء وللمشاركة في الحرب الطائفية ومنع المقاومة من تحقيق توسع في عملياتها في اتجاه الجنوب.

بعد ذلك وفي بداية شهر ايلول (سبتمبر) 2006 أثارت واشنطن زوبعة وضجة حول التدخل الايراني في العراق وحذرت من عواقبه، ثم ما لبثت أن هدأت العاصفة بعد تفاهم جديد بين الطرفين حسب مصادر المقاومة العراقية وصحف غربية، في هذه الأثناء وبعد اشتباكات سابقة ومتقطعة بين الجيش الأمريكي ومليشيات جيش المهدي التابع لمقتدى الصدر، سجل حدوث تنسيق بين الجانبين خاصة عندما صعدت حرب التهجير في بغداد حيث جرى السعي لتقسيم العاصمة العراقية على أساس طائفي. لم يستمر هذا الوضع مدة طويلة ففي نهاية شهر تشرين الاول (أكتوبر) اشتبك الجيش الأمريكي مع قوات المهدي في مدينة الصدر وحاصرها لينتهي الأمر بعد اسبوع وسط تمثيلية خلاف بين رئيس الوزراء العراقي المالكي وقيادة جيش الاحتلال في العراق.

داخل هذه المتاهة من التصرفات والتحالفات والتناقضات كشفت صحيفة «الغارديان» البريطانية أن واشنطن وافقت على السماح لشركات أمريكية ببيع معدات وقطع غيار الطائرات لايران. الصحف البريطانية والألمانية ومنها «دير شبيغل» ذكرت في بداية شهر حزيران (يونيو) 2006 أن الولايات المتحدة تجري محادثات مع طهران لتنسيق المواقف تجاه الوضع في أفغانستان وذلك مع تصاعد ضربات حركة طالبان ضد قوات الاحتلال الأمريكية وتلك التابعة لحلف الأطلسي، وذكرت الصحيفة بالعداء القديم والمزمن بين أيران وطالبان وبالتعاون الواسع الذي تم بين طهران وواشنطن سنة 2001 عندما غزت القوات الأمريكية أفغانستان واحتلت كابول.

في لبنان وبعد الانكسار الاسرائيلي في مواجهة حزب الله تحدثت التقارير السرية الصهيونية وخاصة الصادرة من الموساد ومخابرات الجيش عن محاولات أمريكية ـ اسرائيلية لعقد صفقة مع طهران للتخلي عن مساندة حزب الله والعمل على تحويله الى كيان سياسي محض ونزع سلاحه مقابل تخفيف الضغوط على مشاريع ايران النووية. وفي تقرير لشعبة الاستخبارات العسكرية في الجيش الاسرائيلي المعروفة بـ«امان» كشفت عنه صحيفة «يديعوت احرنوت» في شهر ايلول (سبتمبر) 2006 أوصى رئيس الشعبة، بالتنسيق مع ايران في العراق لمنع عودة البلاد الى التوجه القومي العروبي المعادي لاسرائيل في حال انسحاب الولايات المتحدة. نفس الصحيفة ذكرت بتوصيات تقسيم العراق الى ثلاث دويلات منها دويلة شيعية في الجنوب يترك أمر الهيمنة فيها لطهران.

قد يفسر البعض كل هذه المتناقضات بأنها الاعيب السياسة ولكن الأمر غير ذلك ولم يحدث بهذه الوتيرة من قبل، وهو بكل بساطة يعكس العجز والتخبط الأمريكي الذي قد يكون مقرونا بفترة زمنية معينة وعابرا، كما يمكن ان يكون دليلا على حالة تفكك في مراكز القرار ستدوم لترافق نهاية الامبراطورية الأمريكية.

* كاتب من مصر مقيم بالمغرب

الاستراتيجية الأمريكية الجديدة بعد فوز الديمقراطيين: لا تغيير

محمد العبد الله *

■ لم تأت نتائج الانتخابات النصفية للكونغرس الأمريكي مفاجئة لأحد، فالمحللون والمراقبون كانوا يتوقعون هذه النتيجة، كما أن معظم استطلاعات الرأي أشارت الى توقع فوز الديمقراطيين وسيطرتهم على مجلس النواب ولو بأغلبية بسيطة، لكن ما أتى مفاجئا هو سيطرة الديمقراطيين على الكونغرس بمجلسيه (النواب والشيوخ).

فهل سيؤثر فوز الديمقراطيين في السياسة الخارجية الأمريكية؟

سبق للديمقراطيين أن أشاروا خلال الحملات الانتخابية لمرشحيهم الى أنه في حالة حصولهم على الأغلبية في أحد أو كلا المجلسين، ومن ثم الفوز برئاسة لجنة الشؤون الخارجية أو الاستخبارات أو غيرهما من اللجان، سوف يشنون حملة لاستعادة الرقابة على أنشطة السلطة التنفيذية التي سيطرت على السياسة الخارجية الأمريكية خلال السنوات الخمس الماضية. واستخدام الادارة لسلطة المخابرات قبل الحرب وقضايا مثل التمويل واعادة الاعمار في العراق ودور سلطة الائتلاف المؤقت في تلك العمليات بخاصة، كما سيكونون أكثر تشددا في عمليات التحقيق، الأمر الذي يعني أننا سنشاهد بلا شك توترا بين الادارة والكونغرس، فالعامان الأخيران من ولاية الرئيس بوش سيكونان الأكثر صعوبة له خاصة اذا ما علمنا أن القضايا التي تواجهها الادارة الحالية للرئيس بوش كثيرة وكبيرة ومتعددة ولا تحظى في معظمها بتأييد غالبية الشعب الأمريكي.

فالكونغرس الأمريكي يلعب دورا هاما في صياغة السياسة الأمريكية، الداخلية والخارجية، فعلى الصعيد الداخلي مثلا يجب أن يوافق الكونغرس على جميع القوانين المتعلقة بالضرائب، كما يمنح الدستور الأمريكي للكونغرس حق رفض التعيينات القضائية والادارية التي يجريها الرئيس بالنسبة للمناصب العليا والمناقشة فيها.

وأما على الصعيد الخارجي فلا يحق لرئيس الولايات المتحدة توقيع المعاهدات أو استخدام القوات المسلحة الا بموافقة الكونغرس (مع ملاحظة أنه يحق للرئيس الأمريكي دستوريا استخدام هذه القوات بدون موافقة الكونغرس لكن لمدة لا تتجاوز ستين يوما)، فالكونغرس مثلا أوقف الحملة التي قام بها الرئيس نيكسون ضد كمبوديا وأمر بسحب القوات واعادتها الى الولايات المتحدة.

لكن هذا لا يعني أن صراعا سيدور حتما بين الرئيس والكونغرس في حال لم يسيطر حزبه على الأخير، كما لا يعني أيضا أن سيطرة حزب الرئيس على الكونغرس من شأنها أن تسهل ولاية الرئيس، فعلى سبيل المثال واجه كارتر الديمقراطي كونغرسا ديمقراطيا كان مغلقا في وجهه معظم الأوقات ووجد صعوبة كبيرة في التعامل معه.

نعم ستغير سيطرة الديمقراطيين على الكونغرس في سياسات الولايات المتحدة، حيث يمكن أن نرى تغيرا في قوانين الضرائب أو تخفيض نسبة الفائدة بالنسبة للتعامل مع المصرف المركزي، كما قد نشهد تعاملا مع قضايا من نوع الهجرة مختلفا بعض الشيء عما قدمه الجمهوريون (بناء جدار عازل بين الولايات المتحدة والمكسيك مثلا).

لكن ما يعنينا نحن العرب هو سياسة الولايات المتحدة الجديدة ازاء قضايانا، فالكونغرس الجديد لن ينهي احتلال العراق، ولن يغض النظر عن الملف النووي الايراني، وهو بالتأكيد لن يزيل حماس وحزب الله من قائمة المنظمات الارهابية، ولن يزيل كوريا وايران وسورية من قائمة الأنظمة التي ترعى الارهاب، ولن ينتهج سياسة أكثر عدالة تجاه القضية الفلسطينية، ولن تتوقف أميركا عن استخدام حق الفيتو لمنع صدور أي قرار يدين اسرائيل، باختصار فان الكيل بمكيالين باقٍ. فالتغيير الذي قد يطال سياسة الولايات المتحدة لن يشمل القضايا الاستراتيجية، أو أكثر تحديدا قضايا «الأمن القومي»، فالاستراتيجية الأمريكية واحدة بالنسبة للحزبين فيما يتعلق بهذه القضايا حيث يشترك الحزبان برؤية واحدة في ملفات عدة أهمها:

ـ مصلحة الولايات المتحدة أولا وفوق كل اعتبار.

ـ لا مساومة بشأن برامج التسلح النووي بالنسبة لكوريا وايران وغيرها.

ـ مكافحة الارهاب والقضايا المتعلقة بأمن الولايات المتحدة:

فالديمقراطيون لن يتساهلوا البتة في هذا الملف، لكن مقاربته قد تكون مختلفة بعض الشيء عما فعله الرئيس بوش والمحافظون الجدد المتعطشون للحروب، فقد نلحظ توقفا عن قرع طبول الحرب، وميلا أكبر تجاه حل الأزمات بطرق دبلوماسية، الأمر الذي سيمنحهم ـ الديمقراطيون ـ في حال نجاحهم في الحفاظ على أمن الولايات المتحدة ومكافحة الارهاب دفعا قويا في الانتخابات الرئاسية القادمة، حيث سيظهر الديمقراطيون بصورة المحافظين على أمن البلاد دون كلفة بشرية ومالية كبيرة (320 مليار دولار كلفة احتلال العراق حتى اليوم).

ـ الاستمرار بالهيمنة على منابع الطاقة والثروة.

ـ الالتزام بتفوق اسرائيل العسكري على جيرانها العرب، لا بل ان الديمقراطيين أكثر تشددا من الجمهوريين بالنسبة للبند الأخير.

اذا، فان رؤية الكونغرس الجديد تجاه مثل هذه الملفات لن تتغير، وانما قد تتغير الطريقة التي سيتعاطى بها معها، من هنا خطأ التحليلات التي رأت أن السياسة الأمريكية ستتغير، الأمر الذي حدا ببعض الأنظمة «بتنفس الصعداء» بعد صدور نتائج الانتخابات، وكأن الادارة الأمريكية قد سقطت وحلت ادارة مسلمة مكانها، الأمر الذي بلغ «بتنظيم القاعدة في بلاد الرافدين» الثناء على هذه الانتخابات ونتائجها واعتبارها انتصارا للتنظيم.

لقد سبق أن أوضح الأمريكيون أنفسهم هذه الرؤية، ومنها تعليق الكاتب الأمريكي توماس فريدمان على الفوارق بين حزبي بلاده بقوله: ان الفارق الذي تراه بين الحزبين الجمهوري والديمقراطي هو ذات الفارق الذي تراه حين تنظر الى زجاجتين فارغتين.

* كاتب ومعتقل سابق للرأي من سورية

ويبقى الشيخ حارث الضاري رمزا نقيا

عبد الرحمن مجيد الربيعي*

■ تحار اللغة ونعجز نحن أهل القلم في توصيف ما يجري في العراق ففي كل يوم لنا موعد مع احداث جديدة تدخل في سريالية عجيبة لم يعشها اي شعب من قبل.

فنوري المالكي يقول من انقرة ان الحكومة العراقية تحارب الارهاب نيابة عن العالم، هكذا بالفم الملآن وبقسمات تصنعت تعابير الحسم، وقبل هذا بليلة واحدة رأينا الجنرال أبي زيد قائد المنطقة الوسطى للقوات الامريكية وهو يقول في الكونغرس ان الحكومة العراقية تشجع الميليشيات. علما ان المطلب الامريكي منه هو في حل هذه الميليشيات الطائفية فهل بمستطاعه هذا؟ هل يقدر على حل قوات بدر اياها مثلا وهي تابعة طيعة لعبد العزيز الحكيم منفذة لأوامره علما ان الحكيم رئيس ما سمي قائمة الائتلاف الموحد والتي رشحت المالكي ليكون رئيسا للوزراء؟

وهل يستطيع المالكي حل جيش المهدي الذي تفاءلنا به قبل ان يتسر